تشريح سياسي

الخطاب الاعلامي بعد الثورة الاسلامية

الانترنت دخل ايران.. لكن التيار المتشدد ما يزال يطارد الصحافة الاصلاحية

يوسف عزيزي

مراسل (الزمان) في طهران

يشمل الاعلام هنا جميع الوسائل والمؤسسات التي تعمل لايصال الخطاب الاعلامي من اذاعة وتلفزيون وصحافة واخيرا الانترنت. لاشك أن للصحافة تاريخاً اقدم حيث تم انشاء أول صحيفة فارسية في اواسط القرن التاسع عشر غيران تطورها الملموس بدأ عقب قيام ثورة الدستور في مطلع القرن العشرين. كما ان اجهزة البث الاذاعي دخلت ايران في الاربعينيات ومن ثم التلفزيون في الخمسينيات من القرن الماضي. وخلافا لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون التي كانت ومنذ انشائها في عهد الشاه السابق وحتى الآن بيد الحكومة لم تكن الصحافة محصورة بيد الدولة بل ساهم القطاع الخاص في نشرها.

فتح الدستور الايراني بعد الثورة الطريق لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون لتحتكر لنفسها البث الاذاعي والتلفزيوني وذلك على الرغم من كل محاولات الاصلاحيين في السنوات الاخيرة لكسر هذا الاحتكار.

وكانت هذه المؤسسة بوقا بيد السلطة الحاكمة في عهد الملك السابق حيث تحولت عقب قيام الثورة الى اداة دعائية وايديولوجية مهمة بيد السلطة الثورية الجديدة.

وقد حاول الثوريون و فور وصولهم السلطة ، استغلال هذه الوسيلة الاعلامية النافذة لما كان يعرف بتصدير الثورة الاسلامية الى العالم عامة و العالم العربي خاصة. وكان لخطاب الاذاعة والتلفزيون دورا بارزا في تحريك وتحريض الجماهير الايرانية وخاصة الشباب منهم للتوجه الى جبهات القتال مع العراق اثناء الحرب العراقية ـ الايرانية. غير ان هذا الخطاب وخلال فترة الحرب لم يكن قوميا بحتا كما كان في العراق بل تركز اساسا على الخطاب الاسلامي مستغلا بذلك الاحاسيس الدينية لدى الجماهير الشعبية.

وبما ان مؤسسة الاذاعة والتلفزيون تتبع مباشرة مرشد الثورة وهو الذي يعين رئيسها فانها كانت دوما منصة مهمة لتوجهاته السياسية والثقافية والاعلامية.

ولم يغير انتخاب خاتمي رئيسا للجمهورية الاسلامية شيئا من هذه الحقيقة. حيث اصبحت مؤسسة الاذاعة والتلفزيون اداة هامة بيد القوى المحافظة التي تقاوم وحتى الان اي تغيير في خطابها المحافظ والمتشدد أحيانا. وقد سعى الاصلاحيون ومنذ سيطرتهم على السلطة التنفيذية ومن ثم السلطة التشريعية لشرخ جدار هذا الخطاب غير انهم لم ينجحوا.

وقد انخفضت شعبية مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاحتكارية في الاعوام الماضية عند المشاهدين الايرانيين حيث يعوض بعض منها بقراءة الصحف الاصلاحية بدل مشاهدة التلفزيون، ويشاهد بعض اخر شبكات تلفزيونية فارسية تبث من الخارج يمولها معارضون ملكيون مدعوموي براسمال يهودي ـ بهائي.

الصحافة تشهد انفجاراً لا مثيل له

كانت السلطة الشاهنشاهية تهيمن على الصحافة الايرانية بشكل كامل تقريبا باستثناء بعض الدوريات والمجلات التي كانت تصدر أحيانا من قبل المثقفين المعارضين والتي تتعرض للاغلاق من قبل الاجهزة الامنية بعد فترة قصيرة.

وكانت صحيفتا «اطلاعات» و«كيهان» و لفترة مديدة ، الصحيفتين اليوميتين الوحيدتين في ايران حتى ان التحقت بهما صحيفة «أيندكان» التي تأسست اوائل السبعينات بتمويل اسرائيلي.

وكانت هناك خطوط حمراء غليظة يقررها الجهاز الامني لنظام الشاه «السافاك» حيث عانى الصحفيون انذاك من حدة الرقابة على الصحف قبل النشر.

فقد شهدت الساحة الايرانية انفجارا في كمية الصحف الصادرة بعيد قيام الثورة الايرانية في (شباط) فبراير عام 1979. اذ ظهرت وعلاوة على الصحف اليومية التقليدية والصحف التي تمثل الاحزاب الدينية والاسلامية الليبرالية مثل صحيفة «ميزان» التابعة لحركة حرية ايران بقيادة الراحل مهدي بازرغان و«انقلاب اسلامي» التابعة لأول رئيس جمهورية ابوالحسن بني صدر ظهرت صحف ومجلات تتحدث باسم مجموعات سياسية تمتد من اقصى اليمين الى اقصى اليسار.

فقد كانت منظمة مجاهدي خلق تصدر اسبوعية «مجاهد» وحزب تودة الشيوعي اسبوعية «مردم» وثمة مجلات شهرية وفصلية و الجبهة الوطنية الديمقراطية صحيفة «آزادي» ومنظمة فدائيي الشعب اسبوعية «كار» والجبهة الوطنية أسبوعية «الجبهة الوطنية». وقد تجاوز عدد الصحف والمجلات في تلك الفترة عدد الالف. كما برزت صحافة القوميات غير الفارسية ـ التركية والكردية والعربية الاهوازية والتركمانية ـ في هذه الفترة وانتعشت بعد ان منعها الشاه لاكثر من حقبتين من الزمن.

فترة الحرب وعهد رفسنجاني

قضت السلطة الاسلامية على معظم الصحف الايرانية في صيف 1981 وفق خطة كانت تنوي القضاء على جميع الخطابات الاخرى و السماح فقط لخطاب السلطة.

وقد شذت بعض المجلات الثقافية مثل مجلة «آدينه» التي كانت تعكس آراء المثقفين المعارضين ثقافيا وادبيا. وقد خلت الساحة الصحافية في عهد رئيس الوزراء الأسبق مير حسين موسوي ـ اي فترة الحرب مع العراق ـ من أي صوت صحفي معارض بل ومتنوع و تحولت الى ساحة قفراء لا نبت فيها ولا ماء.

وقد فتحت نهاية الحرب ومجيء الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني في عام 1989 بعض الشروخ في الخطاب الاحادي الجانب حيث علت بعض الاصوات الصحفية، وأغلبها ثقافية وأدبية تطالب بالحد من الرقابة و الكبت السياسي والثقافي والعمل لارساء المجتمع المدني في ايران. وقد أعطت نضالات الكتاب والصحفيين الايرانيين ثمارها بعد 8 سنوات اثر فوز المرشح الاصلاحي محمد خاتمي على منافسه المتشدد ناطق نوري وذلك على الرغم من معارضة جميع المؤسسات الدينية والسياسية والعسكرية التابعة للمتشددين في السلطة.

الصحافة والخطابات المتعددة

فقد بشر الرئيس محمد خاتمي ومنذ وصوله السلطة عام 1997 بشر بتعددية في جميع المجالات السياسية والصحافية والثقافية غير ان خطاب خاتمي الاصلاحي والقائم على التعددية واجه مقاومة شرسة من الخطاب الديني المتشدد القائم على الاحادية و الذي يرى بانه يملك الحقيقة، كل الحقيقة، بيده.

وقد سمحت الاجواء الجديدة للصحافة الايرانية كي تقفز قفزة نوعية قلما شهدتها في تاريخها المعاصر. فعلى الرغم من العقبات والعراقيل التي يطرحها المتشددون امام الصحافة الاصلاحية والمستقلة بما فيها اعتقال بعض الصحفيين واغلاق العشرات منها غير انها لم ترضخ لكل انواع البطش وتواصل صدورها حيث وبعد اغلاق كل صحيفة تظهر صحيفة او صحف اخرى على الاكشاك. ويبدو ان هذه الصحافة والتي شهدت في الاعوام المنصرمة حالة من الكر والفر مع المتشددين المهيمنين على المحاكم اخذت تتنفس الصعداء بعد مشوار طويل. فهي تشابه من هذا الجانب طائر الفينيق الذي يعود الى الحياة بعد كل مرة يموت و يحترق ويصبح رمادا.

ان الخطاب المحافظ والمتشدد ايضا يملك صحفه ومجلاته التي تغذي مؤيدي هذا الخطاب وهم اقلية في المجتمع الايراني. ومن اهم الصحف التي تبث هذا الخطاب هي «كيهان» و«رسالت» و«سياست روز» و«جام جم» و«جمهوري اسلامي»، فيما يزيد عدد الصحف الناطقة باسم الخطاب الاصلاحي و ابرزها «نوروز» و«بنيان» و«همشهري» و«همبستكي» و«آزاد» و«أفتاب يزد» و«مردم سالاري» والعديد من المجلات والاسبوعيات الاخرى.

وتصدر حاليا اكثر من 700 صحيفة ومجلة باللغة الفارسية وايضا باللغات العربية والكردية والتركية الاذرية والتركمانية حيث ينتمي معظمها الى القوى الاصلاحية والليبرالية والقومية.

وتتفوق الصحافة الاصلاحية من حيث الكمية الموزعة ايضا حيث يتم توزيع نصف مليون نسخة يوميا من صحيفة «همشهري» الاصلاحية في ايران وخارجها وهي الاكثر توزيعا بين الصحف الفارسية عامة ؛ فيما لايتعدي سعة انتشار صحيفة «كيهان» ـ وهي اهم صحيفة متشددة ـ السبعين الف نسخة يوميا في افضل الاحوال. وقد انتعشت الصحافة في هذه الفترة بلغات القوميات غير الفارسية ايضا لكنها وبرغم ان عدد المتحدثين بهذه اللغات يتجاوز ال 50 في المائة من سكان ايران لم تملك هذه القوميات الا 5 في المائة من كل الصحف الصادرة في ايران.

وقد انشأ المحافظون وكالة انباء لانفسهم بعد ان اصبحت وكالة الانباء الرسمية اي وكالة انباء الجمهورية الاسلامية بيد الاصلاحيين منذ 5 سنوات، فضلا عن وكالة الطلبة للانباء المحسوبة على التحديثيين ايضا.

وقد لعبت ولايزال تلعب الصحافة في ايران دورا هاما في ارساء المجتمع المدني وتوسيع رقعة الديمقراطية وذلك على الرغم من حرمان العديد من القوى السياسية من امتلاك صحف خاصة بهم مثل العلمانيين و الشيوعيين والقوميين.

ولايزال يحتاج الذين ينوون اصدار صحف جديدة الى ترخيص مسبق قلما نشاهده في البلدان المجاورة اوسائر بلدان العالم.

الانترنت الوافد الجديد

دخل الانترنت ايران منذ 10 سنوات غير انه لم يصبح عاما الا خلال الاعوام الثلاث او الاربع الاخيرة. وتحتل ايران المرتبة التاسعة في الشرق الاوسط من حيث الاستفادة من الانترنت، ويبدو ان هناك تعمدا في الابطاء في ترويجه شعبيا وخاصة في المدن والمحافظات.

وقد فتحت المنظمات السياسية والشخصيات والصحافة الايرانية في الداخل والخارج مواقع لها حيث اصبح بامكان مستخدمي جهاز الانترنت التعرف على اخر المستجدات في مواقف هذه المنظمات والشخصيات بما فيها المعارضة المنفية في الخارج.

ونظرا للحرية في فتح المواقع، فعلاوة على المواقع الفارسية هناك مواقع لمختلف القوميات الايرانية بلغاتها المحلية مثل الكردية والتركية الاذرية والعربية الاهوازية.

ويبدو ان الانترنت المتجاوز للحدود الجغرافية والسياسية واللغوية سيلعب دورا مهما في ارساء الخطاب الديمقراطي والمتسامح في ايران مستقبلا.

وجهة نظر

الشرق الأوسط.. وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر

واشنطن منشغلة ببعث الحرارة المفقودة في معركة الارهاب الدولي

د. سامي ذبيان

كاتب لبناني مقيم في لندن

بلغ تصعيد العمليات العسكرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة مداه، بعد استمرار العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني والنهوض الشجاع والبطولي لهذا الشعب للرد وتأكيد الثبات عند الحقوق في صمود لا رجعة فيه. لكن هذا التصعيد يكاد يكون صوتا في البرية او صرخة في واد بالنسبة لهذا العالم، لولا تصريحات عربية واسلامية لا بد منها لاثبات الاخوة، ولولا مواقف اوروبية تعلو وتخفت لكنها دؤوبة ومهتمة. لكن الموقف المنتظر الذي هو الموقف الامريكي يكاد يغيب ولا يواكب التصعيد الذي تقوم به اسرائيل كماً ونوعاً ضد كل ما هو فلسطيني، بل العكس يكاد موقف الادارة الامريكية الحالية يهدف بقصد او بدون قصد لاغراق ازمة الشرق الاوسط في مشكلات على اتساع العالم كله على قاعدة بعث الحرارة المتراجعة في مشكلة «الارهاب الدولي» التي تتجه لان تصبح امريكية فقط.

وهذا الموقف الامريكي الذي يقال ان دافعه هو الملل وعدم اضاعة الوقت في مشكلة الشرق الاوسط التي لا حل لها الآن في رأي واشنطن، ربما يكون في موقفها ذاك، فانها بموقفها تترك هذه المشكلة مفتوحة على جميع الاحتمالات التي قد يكون الاحتمال المرجح فيها هو تحولها الى حرب اقليمية غير محسوبة العواقب ولا الحدود.

فالرئيس الامريكي جورج بوش الذي انتقل الى المقلب الثاني من الكرة الارضية، من واشنطن الى الباسفيك، حيث قضى اسبوعا من اليابان الى كوريا الجنوبية الى الصين، تحدث عن جميع مشكلات العالم من دون ان تظهر مشكلة الشرق الاوسط ولو عرضا في تصريحاته، على الرغم من تفجر هذه المشكلة. بل ان الرئيس بوش بدا يستنفر الهمم من اجل مشكلات مهمة لكنها ليست بالملحة او الراهنة من مثل تغيير النظام في كوريا الشمالية، او الدور المطلوب من اليابان ان تلعبه في العالم، او امن المحيط الباسيفيكي حتى انه اشار الى ان القرن الحالي سيكون «قرن الباسيفيك». واذا كانت للرئيس الامريكي حساباته، فليس لاحد عليه شيء، لانه هو ايضا له معركته ومشكلته، فهو ما زال يعاني من حرب افغانستان التي لم تنته بعد، كما ان معركته مع الارهاب الدولي يريد لها ان تبقى ساخنة حارة. ليكن له ما يشاء، حتى ان له ان يدفع بهذه المعركة لكي تدخل الى غرف نوم الناس وتقض عليهم مضاجعهم. لكن في الوقت نفسه هو رئيس دولة كبرى، بل الاكبر وزنا سياسيا وعسكريا وهيمنة وعولمة، من هنا فهو مدعو لان يأخذ في حسابه مشاكل العالم الاخرى خصوصا اذا كانت متفجرة كمشكلة الشرق الاوسط. هذا قدره، او انه هو اختار هذا القدر ويريد ان يبقى عليه لانه ينفعه وينفع بلاده في الكثير من الامور. وايا كان السبب فان الدولة الكبرى عادة تستطيع حمل اكثر من بطيخة في يد واحدة، هي مضطرة لذلك، خصوصا وانها تحملت يوما مسؤولية ان تكون الراعي الاول للسلام في الشرق الاوسط بعد روسيا التي تواضعت واخلت الساحة من دون خجل تاركة لواشنطن شرف تلك الرعاية.

الراعي الأول للسلام

لكن ادارة الرئيس بوش مستمرة في ان تكون الراعي الاول للسلام في الشرق الاوسط، لكنها لا تنهض بمسؤولية الرعاية، ودليل ذلك هذا الاهمال للوضع الراهن في الاراضي الفلسطينية. والأسوأ في الموضوع هو ان الدور الاوروبي الذي دخل على خط الرعاية الرديفة لسلام المنطقة اصبح دورا غير مقبول امريكيا. فالتناقضات بين المواقف الامريكية والاوروبية في ما يتعلق بمشكلة الارهاب الدولي التي وصلت بها ادارة الرئيس بوش الى العراق، وتبرير ضربه باسمها، هذه التناقضات عكست نفسها على مجمل علاقات الجانبين الحليفين عادة، وهذا بالطبع اضعف الدور الاوروبي في الشرق الاوسط.

من هنا خطورة موقف ادارة الرئيس بوش في انه لا يبادر لاتخاذ اي اجراء لوقف العدوان الاسرائيلي الشرس، او حتى لوقف الهجمات المتبادلة كما تسميها واشنطن، وفي الوقت نفسه لا يترك لغيره القيام بما يمكنه القيام به. وحتى اذا استطاع الفلسطينيون ايصال قضيتهم وشكواهم الى مجلس الامن الدولي علها تلقي صدى اهتمام لحمايتهم دوليا، فان امريكا عند ذاك تستيقظ وتتحمس وتبادر لاستعمال حق النقض «الفيتو» الذي تحول الى حق نقض حقوق الشعوب وقضاياها العادلة. اذاً ما هو المخرج؟

الوضع خطير، لا جدال في ذلك، ويكاد لا يجد مخرجا امام تعنت حكومة اسرائيل الحالية برئاسة ارييل شارون الذي جاء وكله امل في قمع الانتفاضة في اشهر، في نصف سنة، في سنة. واعطته واشنطن الامان لكي يحاول ذلك عله ينجح، فلم ينجح امام صلابة الشعب الفلسطيني وصموده، فهل تعاقب واشنطن هذا الشعب لانه صمد وافشل خطة شارون؟

ان منطق الاشياء هو ان تقتنع واشنطن بان لا مجال لقهر شعب بكامله، واذا لم ترد الاقتناع، فعلى الاقل ان تبادر لفهم الوضع والاقتراب منه لمتابعة حجم التدمير والتقتيل والحرب الشاملة التي تشنها حكومة شارون. ان الغريب في الامر هو ان جورج تينيت رئيس الاستخبارات الامريكية جاء للقاهرة والتقى الرئيس المصري حسني مبارك، وانطلق بعيدا الى المغرب من دون ان يقترب من منطقة التفجر الفعلية، ولا حتى ان يلمح الى انه أت من اجل هذا التفجر الراهن. وقريبا سيأتي ديك تشيني نائب بوش الى المنطقة، ولكن ليس من اجل هذا التفجر ووضع حد له ومعالجته، وانما لبلورة العدوان المنتظر على العراق. ما العمل اذاً؟

طلب مبادرة ايجابية

لا جدال في ان قدر الشعب الفلسطيني ان يحرر ارضه بالدم، وهذا ما يقوم به، لان الذين ظنوا ان «اتفاق اوسلو» يحرر ارضا اخطأوا، وها هم يدفعون ثمن ذلك الخطأ الكبير. هذا صحيح، لكن الصحيح ايضا هو ان المشكلة الفلسطينية كانت دائما وما زالت ذات ابعاد عربية واسلامية، ومهما حدث من تخل او اهمال او تقاعس عربي، فانه لا مفر من موقف عربي واضح وقادر على عمل شيء ما باتجاه امريكا لوضعها عند مسؤوليتها. وعلى الرغم من معرفة الجميع بالقصور العربي في هذا المجال، لكن يظل الالحاح عليه اساسياً ومهماً. لكن الا تستطيع مصر ان تطلب من واشنطن اتخاذ مبادرة ما ايجابية تسبق زيارة مبارك للقاهرة لتكون الزيارة محاطة بالاهمية؟ الا يستطيع ذهن الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ابتداع شيء ما ضاغط على امريكا الآن وقبل انعقاد القمة العربية العتيدة التي نخشى ان لا يبقى لها ما تبحثه اذا ما استمر شارون في تفجير الاوضاع؟ ثم، اين القمة الاسلامية العتيدة والمسؤولون عنها، هل ستظل رهينة لحوار حضارات فقط، وكأنها تحولت الى مؤسسة اكاديمية وهي تسمية مريحة تكاد تبعث السرور في نفوس اولئك المسؤولين؟ ثم ايضا، ألم يعد ممكنا تحريك ضمائر وحتى مصالح دول مثل روسيا والصين وحتى دول الاتحاد الاوروبي علها تقوم بامر ما، وبالتالي هل تخشى هذه الدول الخروج على ارادة واشنطن، فلا تجرؤ على دعوة مجلس الأمن لبحث الموضوع؟

اننا فعلا امام عالم فقد عقله وقلبه.

من زاوية أخرى

حين انقلب السحر على الساحر.. بعد انتهاء الحرب الباردة

البرجوازية في الدول الأوروبية تخلّت عن سياساتها النقدية فتحولت الى ليبرالية طبقية أكثر راديكالية

كاظم حبيب

كاتب مقيم في برلين

حملة مكافحة الارهاب (6)

تؤكد طبيعة العولمة الراهنة من حيث المبدأ المضمون الأساسي للرأسمالية، واعني بذلك مواصلة الاستغلال وتشديده وتكريسه أولا، والحفاظ على مستوى التباين في التطور وتكريسه وتعميقه ثانيا. وهذا لا يعني عدم فسح المجال أمام بعض الدول وبشكل عام على تحقيق تطور نسبي فيها، إذ أن في ذلك تأميناً لبعض المستلزمات غير المباشرة لديناميكية اقتصادياتها الرأسمالية المتقدمة على النطاقين المحلي والدولي، وتأمين أسواق تصريف سلعها وكذلك الخدمات الحديثة التي تقدمها والتي يزداد دورها في التعامل الاقتصادي وغير الاقتصادي دوليا. و يجري العمل بهذين الاتجاهين وفق أساليب وأدوات إضافية أخرى تختلف عن مرحلة نظام الحكم الاستعماري القديم، ولكنها لا تمتنع عن استخدام الأساليب القديمة في الحالات الأخرى التي يصعب تحقيقها بالأساليب الجديدة. وتهدف العولمة السياسية إلى تكريس أيديولوجية البرجوازية الكبيرة الأكثر حداثة على الصعيد الدولي وتمارس أساليب أكثر تنوعا في مواجهة ومحاربة الأيديولوجيات الأخرى، على الرغم من ادعاء كثرة من مفكري البرجوازية المتنفذة بأنها لا تنطلق في تحليلاتها حول اتجاهات التطور الجارية والمستقبلية من مواقع أيديولوجية محددة بعينها، في حين تشير كل الدلائل المتوفرة إلى خلاف ذلك الادعاء.

فايديولوجيو الليبرالية الجديدة يهيمنون اليوم على الفكر الاقتصادي والسياسي للدول الرأسمالية المتقدمة ويؤثرون بوضوح على قطاع واسع من قوى الاشتراكية الديمقراطية في أوربا وعلى برامجهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نحو خاص. كما انهم يحاولون استخدام شمولية وعمومية مبادئ حقوق الإنسان بصيغ عديدة لصالح اتجاهات العولمة التي تريدها مصالح المراكز الرأسمالية الدولية وليس مصالح شعوب العالم. انهم يحاولون تحويل تلك المبادئ الإنسانية إلى أدوات لتحقيق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية في العولمة. و إذا كانت الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية قد توجهت صوب تحقيق الاندماج بين الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي في الرأسمال المالي من جهة، وفي تأمين دور متعاظم للاحتكارات الرأسمالية من جهة ثانية، وتنشيط رأسمالية الدولة الاحتكارية (الدولة الوطنية) ودورها في غزو العالم وفي إعادة تقسيم مناطق النفوذ من جهة ثالثة، فان المرحلة الجديدة تعبر عن خصائص وأدوار أخرى أكثر أساسية وحسما للمؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية على نحو خاص، وكذلك عن الدور الأساسي للشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية والسوق الحرة (على الرغم من أن فهم حرية التجارة لدى المراكز الصناعية المتقدمة وحيد الجانب يقود إلى تقنين وتقييد حرية تصدير سلع البلدان النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة عموما، وبخاصة السلع الزراعية والنسيجية)، وعن الدور المتعاظم للرأس مال المضارب في البورصات الدولية، وعن الدور الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية لتغيير مستمر في دور الدولة في الحياة العامة وبعيدا عن الحياة الاقتصادية، وعن أساليب أخرى في إعادة تقسيم مناطق النفوذ، وعن توزيع الحصص ورؤوس الأموال في الأسواق الدولية، وعن الخامات وتعظيم رأس المال والأرباح في العالم. ويبدو مهما جدا في هذا الصدد أن يتابع المرء دور العولمة في سعيها لإلغاء أي دور اقتصادي للدولة من خلال تنفيذ كامل لبرنامج الخصخصة والكف عن التوجيه الاقتصادي والرقابة على حركة انتقال وتوظيف رؤوس الأموال أو التدخل في حركة الأسواق. وتخلق تلك التنازلات من جانب الدولة لصالح الشركات المتعددة الجنسية تربة صالحة لمزيد من التناقضات والصراعات بين فئات البرجوازية الوطنية أو المتوسطة وبين فئات البرجوازية الاحتكارية الكبيرة في حدود الدول الوطنية التي ستبقى قائمة على الرغم من كل التشابكات الحالية في الاقتصادات الوطنية والاتحادات الاقتصادية التي نشهدها في هذه الفترة ومنها الاتحاد الأوروبي. أي أن هذا الاتجاه يشير إلى احتمال تفاقم صراع يبدو واضحا منذ الآن بين المصالح التي تسعى إلى تحقيقها على المستوى المحلي وبين المصالح التي تشاركها بها الدول الأخرى في سياسات الدول الرأسمالية المتقدمة أو المراكز الرأسمالية، وبخاصة في أوربا، على الصعيد الدولي. وظاهرة تقليص دور قطاع الدولة وتصفية منشآته القائمة، سواء كانت تلك المنشآت في القطاعات الإنتاجية أم الخدمية، نجدها في الدول الرأسمالية المتقدمة وكذلك في الدول النامية، على الرغم من التمايز الموجود في مستويات التطور وضرورات وجود قطاع دولة في مجموعة البلدان النامية. ومن تابع تطور قطاع الدولة في بلدان الجنوب في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبخاصة منذ ستينيات هذا القرن يستطيع أن يؤكد بأن هذا القطاع قد لعب لسنوات طويلة دورا متميزا ومهما في عملية التنمية الوطنية وفي توفير مستلزمات تطور القطاع الخاص، على الرغم من النواقص الكثيرة والأخطاء الكبيرة الفادحة والبيروقراطية المعرقلة التي رافقت أداء هذا القطاع وسوء الإدارة الحكومية لمنشآته أو فساد القسم الأكبر من تلك الإدارات، أو سبل استغلاله واستنزاف موارده من قبل القطاع الخاص المحلي من الباطن أو من قبل أجهزة الدولة والشركات الرأسمالية الأجنبية، وابتعاد نشاطه عن المعايير الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة. وتجربة العقود المنصرمة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تشير إلى أن الإدارة الحكومية لمشروعات الدولة الاقتصادية والخدمية قد شوهت صورة هذا القطاع وأساءت إلى دوره وحمّلت خزينة الدولة خسائر كبيرة. إلا إن هذا الواقع لا يسمح لنا بإدانة قطاع الدولة واعتباره من حيث المبدأ لا يمكن إلا أن يكون على تلك الشاكلة، وبالتالي، اتخاذ موقف مناهض لأي نشاط اقتصادي للدولة في بلدان الجنوب. فمرحلة التنمية الاقتصادية والبشرية في هذه البلدان تتطلب، بهذا القدر أو ذاك، وجودا ودورا ونشاطا محسوبين للدولة وقطاعها الاقتصادي.

البرجوازية والسياسات الاقتصادية

وبشكل عام فإن السياسات الممارسة في إطار العولمة الجارية تؤكد تخلي البرجوازية الكبيرة في الدول الرأسمالية المتقدمة عن السياسات الاقتصادية والنقدية الكنزية التي جرى الأخذ بها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ساهمت في إنهاض تلك الاقتصادات من الخراب الذي تسببت فيه الحرب العالمية الثانية، والأخذ بسياسات الليبرالية الجديدة، بطبيعة سياساتها الطبقية الأكثر راديكالية والأشد استغلالا والأقل استعدادا للمساومة بين العمل ورأس المال. وإنها تحاول بكل السبل فرض تلك السياسات على حكومات بلدان الجنوب كافة. ولن يمر هذا الاتجاه دون مقاومة فعلية من جانب الغالبية العظمى من السكان، بل ستتجلى اقتصاديا، وبالتالي، سياسيا في مواقف المجتمع من الدولة والاحتكارات العملاقة على امتداد العقدين القادمين من القرن الجديد. ومثل هذه السياسات تجد أسلوبين في المعارضة، أسلوب النضال السياسي الديمقراطي، وأسلوب العنف والإرهاب. إذ أن هذه السياسات تواجه الرفض والتمرد والغضب لا في البلدان النامية فحسب، بل وفي بلدانها بالذات ومن الفئات الأكثر فقراً والفئات الفقيرة والمتوسطة. والدول الصناعية ترفض حتى الآن أخذ هذه المسألة بنظر الاعتبار وتمارس سياسات تقلص الديمقراطية على الصعيد الداخلي، أي في بلدانها، وعلى الصعيد الدولي، وتجهز على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت فيها وتواصل التلاعب في مقدرات الناس عبر الرأسمال المضارب، الذي اتسع وتفاقم دوره، وتزيد من حجم البطالة والفقر فيها وتعمق التفاوت الطبقي وتساهم في خلق مستلزمات الصراعات والنزاعات السياسية لا مع البلدان الأخرى فحسب، بل وفي بلدانها أيضا. وبدلاً من معالجتها بحكمة وعقلانية تتوجه صوب تطوير الأساليب العنفية والضربات العسكرية القاسية وتنمية الأساليب الاستخباراتية والكوماندوز المتدرب على التدخل السريع. كما أنها تعمد إلى إضعاف دور المؤسسات الدولية المتخصصة والإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها محكمة العدل الدولية التي ارتفعت أصوات الجمهوريين في الولايات المتحدة لحلها أو تقليص دورها ومعاقبة الدول التي تتقدم بدعاوى ضد الولايات المتحدة والدول الصناعية السبع الكبار... الخ. إنها أساليب تتعارض تماماً مع مفهوم العولمة الموضوعية ولكنها منسجمة مع سياساتها الرأسمالية العولمية -الليبرالية الجديدة- المرفوضة من قبل شعوب كثيرة وقوى متزايدة. إن الإشكالية الكبيرة التي تواجه المجتمع البشري حالياً وفي المستقبل غير البعيد تبرز في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض سياساتها جملة وتفصيلاً حتى على الدول الأوروبية بقوة السلاح والاقتصاد، باعتبارها امبراطورية العالم الجديد، عالم القرن الحادي والعشرين، كما عبر عن ذلك المستشار في الأمن القومي الأمريكي، بريجنسكي، في لقاء صحفي له مع أحدى القوات الفضائية منذ ما يقرب من عامين، وأن على العالم أن يفهم هذه الحقيقة وأن يقبل بها، إذ يفترض في الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق مصالحها في العالم كله، والعالم كله يعتبر ضمن مصالحها الحيوية، وهي ما تزال في بداية هذا الطريق. وستبقى هذه الإشكالية قائمة إذ أن الشعوب ترفض ذلك، كما ترفضه كثير من الحكومات، بما فيها الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، التي ترى بأن الولايات المتحدة لا تأخذ بنظر الاعتبار مصالح أوروبا بنظر الاعتبار وتركز على مصالحها الخاصة، على الرغم من التشابك الدولي في مصالح الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية. وتلحق هذه السياسة ضرراً كبيرا بالأمم المتحدة نتيجة للمواقف التي تتخذها الولايات المتحدة لإضعاف دورها ودور مجلس الأمن الدولي من خلال انسحابها من اتفاقية كيوتو حول البيئة، وسعيها للهيمنة على مؤتمر دربان حول العنصرية والتمييز وانسحابها مع إسرائيل من المؤتمر ، أو موقفها من معاهدة الأسلحة النووية وسعيها لإنتاج أجيال جديدة من الدفاعات المضادة للصواريخ.. الخ. إن سياسات العولمة التي تمارسها الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً في العالم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لا تثير النضال الديمقراطي فحسب، بل تحرك وتنشط العنف والإرهاب أيضاً، إذ أنها سياسات ذات طبعي بحت وليست ذات مضامين ومعالجات سياسسة للمشكلات القائمة في العالم. وإذا كانت تلك السياسات ساهمت بتنشيط الإرهاب في العالم، فان سياسات الولايات المتحدة ورعايتها للمنظمات الأسلاموية المتطرفة في حربها البادرة ضد الاتحاد السوفييتي، قد لعبت دورها الكبير في دفع تلك المنظمات إلى الواجهة ومنحها الكثير من القوة والزخم اللذين لم تكن تملكهما قبل ذاك، وخاصة خلال العقدين الأخيرين من عمر الحرب الباردة.

الولايات المتحدة والمنظمات الاسلاموية المتطرفة

نعرف جميعاً بأن عدداً غير قليل من المنظمات السياسية «الإسلاموية» قد نشأ خلال العقدين المنصرمين. وهي منظمات مارست وما تزال تمارس الإرهاب الشرس في العديد من الدول العربية وفي بعض الدول الإسلامية لفرض تصوراتها ووجهات نظرها على الشعوب العربية وعلى القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية المعارضة للنظم الاستبدادية القائمة، كما تستثمر أوضاع الدول العربية لصالح تعبئة الناس تحت راياتها. وهدفها الأول والأخير هو الوصول إلى السلطة لتنفيذ ما تراه «إسلامياً» على الرغم من من إرادة الآخرين، وان تجرأ بعض على المعارضة فمصيره الموت! ولكن هذه القوى لم تصل إلى القوة التي صارت عليه في عدد غير قليل من الدول العربية والإسلامية إلا بفضل دول منها: الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان بشكل خاص. فالأولى كانت المبادرة إلى تشجيع وتنشيط ودعم هذه المنظمات وتقديم السلاح والعتاد لها وتحديد أهدافها وغاياتها،والثانية كانت حتى الأمس القريب تقوم بتدريبها على استخدام السلاح وعلى العدوانية والهمجية في قتل الناس الأبرياء، وفي تخريج دفعات متزايدة من «طلاب العلم» في العديد من مدارسها الدينية ذات المناهج التعليمية المتطرفة، إضافة إلى ضمان التغطية والحماية لها وتأمين كل المسائل اللوجستية لها. وكان بين هؤلاء مجموعات من العرب المسلمين أو مسلمين غير عرب من مختلف البلدان يتدربون ويساهمون في القتال إلى جانب الأفغان في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي. ولكن بعد إخراج السوفييت من الأراضي الأفغانية، وسقوط الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، حصل فراغ لدى هذه المجموعات وأهملت إلى حد ما، وبالتالي توزع أفرادها على مختلف الدول ليمارسوا سياستهم الأصولية والسلفية المتطرفة والعنفية وحنينهم للماضي البعيد الذي لن يعود ضد العديد من البلدان والقوى، وهو حنين العاجز واليائس والمصاب بخيبات أمل كثيرة. وكانت القوى الأصولية المتطرفة التي جاءت من الجزائر واليمن ومصر والسودان وغيرها، وتدربت في باكستان وأفغانستان وشاركت في القتال، والتي أطلق عليها اسم الجزائريين الأفغان والمصريين الأفغان والسودانيين الأفغان واليمنيين الأفغان والكرد الأفغان، قد عادت إلى بلدانها بعد طرد السوفييت من أفغانستان، وفق اتفاق وتنظيم مسبقين وعلاقات مستمرة، استفادت من أوضاع الفقر والبطالة والحرمان وضعف الديمقراطية أو الاستبداد فيها وعدم ارتياح السكان منها، لتنظيم فعالياتها السياسية، ومنها العمليات الإرهابية العسكرية، كما في الجزائر ومصر.

**السياسات الممارسة في إطار العولمة الجارية تؤكد تخلي البرجوازية الكبيرة في الدول الرأسمالية المتقدمة عن السياسات الاقتصادية والنقدية الكنزية التي جرى الأخذ بها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ساهمت في إنهاض تلك الاقتصادات من الخراب الذي تسببت فيه الحرب العالمية الثانية، والأخذ بسياسات اللبرالية الجديدة، بطبيعة سياساتها الطب